أقر المداولة الأولى لقانون تعديل إنشاء هيئة الزراعة بمداولته الأولى وأجل مداولته الثانية

مجلس الأمة: حيازة زراعية واحدة لكل مواطن أو شركة .. ولا بيع قبل 8 سنوات

■ الخرافي: نرفض استعمال المزارع لغير غرضها المخصص ويجب أن تكون البنوك والحكومة الداعم الأكبر للأمن الغذائي

الرئاسة تتابع

لاري مترئسا جانبا من الجلسة

■ العمير: نحن ندافع عن موظفينا ولا نقبل بالمساس بهم .. وهيئة الزراعة تمارس صلاحياتها

النواب قدم سؤالا عن القسائم الصناعية وجاؤود وقالوا له تبي قسائم انت ومو باسمك نعطيك بشرط لا تفتح ملف القسائم.. لابد ان يفتح الصندوق الاسود ولابد ان تغلظ عقوبة المخالفين والمتجاوزين.

عبد الله الطريجي: اخاطب الوزير علي العمير بان يتم خصخصة الحدائق العامة وان تعطي للشباب ..واخاطب الاخوان في لجنة التحقيق بالحيازات الزراعية حتي تكون لنا وقفة في عملية المحاسبة ولابد ان يعلم الشعب من اخذ مزارع وجواخير بدون وجه حق ..وامر جيد ان نفتح التحقيق في الشاليهات والقسائم الصناعية فلا يوجد احد اكبر من القانون في بلد القانون.

عبد الله المعيوف: الحيازات الزراعية اصبحت قضية تنفيع واشكر النائب نبيل الفضل الذي قدم هذا الاقتراح لايقاف التجاوزات والتصدي لها ..قياديون هيئة الزراعة وزعوا لاهلهم جواخير ومزارع ونفعوا عيال عمهم وعيال خالتهم علي حساب الناس والمال العام وحتي لم ينتظروا سنة.. ايضا هناك شكاوي من اصحاب الخيل بسبب ما حدث من تجاوزات في اسطبلات الخيل ..كما ان مديرة الهيئة بالتكليف تحارب من يخالفها في الراي وتصفيهم واحدا بعد الاخر ..هل يعقل ان تكلف مديرة هيئة الزراعة نفسها للقيام بمنصب مدير ادارة الشؤون المالية.

فيصل الدويسان: لا يجوز الطعن بشخص غير موجود ونرفض ان يستغل هذا المنبر للطعن باشخاص غير موجودين وعلي الوزير العمير ان يدافع عن موظفيه.

عبد المعيوف: محامي انت عن مديرة هيئة الزراعة.

الوزير علي العمير: اطمئن الاخ فيصل الدويسان نحن ندافع عن موظفينا ولا نقبل بالمساس لهم ..القرار لمدير هيئة الزراعة تم بتكليفها بقرار مني شخصيا وبامكان النائب عبدالله معيوف ان يطلع على هذا القرار وبالتالي تستطيع مدير هيئة الزراعة ان تمارس صلاحياتها.

عبد الله معيوف يعرض في القاعة قرار مدير هيئة الزراعة بتكليف نفسها للقيام بإدارة الشؤون المالية مؤكدا انه سيعطيه لوسائل الاعلام والصحافة.

مبارك الحريص: هيئة الزراعة لا تقف مع المزارعين والدليل عملية التسويق الحاصلة الان ونؤكد علي وزير النفط ان يحسم منصب مدير عام هيئة الزراعة واذا كانت الاخت نبيلة العلي الموجودة ليس لديها القدرة فلابد من تعيين غيرها .. الناس ما عادت تصبر علي تعطيل مصالحهم بهيئة الزراعة ونحن لن نسكت ايضا فهناك الكثير لديهم جميع شروط التوسعة والهيئة رافضه يقولون لدينا تحقيق بالهيئة.

نبيل الفضل: ليس لدينا عصا سحرية لاصلاح الوضع الزراعي نتيجة تراخي نيابي في المجالس السابقة لذلك بدأنا بهذا القانون .. وكل واحد مهتم بموضوع عليه ان يتقدم فيه فمن يقول هناك خلافات في الشاليهات والقسائم الزراعية ليذهب ليصلحها .. هناك فوضى

■ الزلزلة: مع الأسف في الكويت هناك تعطيل للزراعة بالرغم من وجود هيئة ولها ميزانيات ضخمة تقدر بالملايين

في قطاع الزراعة وهيئة الزراعة وهذا موروث وليس في عهد الوزير العمير.

ماجد موسى: نبيل الفضل قدم قانون للزراعة فصله على كيفه وليس لخدمة المزارعين والزراعة .. نبيل الفضل حر باستقالته من لجنة المرافق ..ونحن نؤمن بالديمقراطية القائمة علي التصويت ..قانون الاخ نبيل ما بقي فيه غير عقوبة الاعدام فلا يتهمون لجنة المرافق العامة بان فيها خلل بسبب رفضها لمقترح نبيل الفضل ..واذا راح نبيل ياتي مكانه نبلاء كثيرون .. قانون نبيل الفضل الذي تقدم به هو اعدام للمزارع .. وهو فصله على كيفه.

حمدان العازمي: المشكلة ليست بالقوانين وانما التطبيق من قبل الحكومة التي اعطت التوسيعات وتجاوزت علي المال العام وباعت الشركات الرابحة ..المجلس ضيع الاولويات قبل ان تكون الاولويات للمواطن اصبحت في هذا المجلس للتاجر .. القسائم الصناعية في الشويخ كانت حظائر اغنام وتحولت الي مجمعات بمشاركة الحكومة وايضا البعض من المزارع حولت الي منتجعات وفي المقابل فيه مزارعون منتجون ومنهم الاخ ناصر العازمي ..واقول نبيل يحترم ولا يتعدي .. فالعوازم كلهم صح .. نريد معرفه كم المزارع التي وزعت عن طريق الديوان الاميري وكم المزارع التي وزعت باسم نواب سابقين وحاليين وايضا وزراء سابقين وحاليين .. المجلس يعمل لصالح التاجر ونسي اولوياته في القضية الاسكانية وغيرها.. وشنو راح تسوي لجنة التحقيق في الحيازات الزراعية ..مجرد توصية.

راكان النصف: هناك حيازات خصصت لاعلاميين ومرشحين متهمين بشراء الاصوات .. والشعب الكويتي لابد ان يعرف الحقيقة .. تعديلات قانون الزراعة تتيح بيع الحيازة بعد 9 سنوات .. يجب أن تعود ملكيتها للدولة .. كنا نستهدف التضييق على المتلاعبين في الحيازات من خلال «قانون الزراعة».

جمال العمر: مشكلة الحيازات في كيفية توزيعها وليس الخلل بالقانون .. الوزير علي العمير انت تعرف المتسببين في مخالفات الحيازات الزراعية ومنهم وافدين كانوا يشتغلون سماسرة ويجب ان تكون هناك اجراءات حقيقية علي ارض الواقع واحالة هؤلاء للنيابة العامة .. يجب ان تسحب الحيازات الزراعية من الاشخاص الذين اخذوها باجراء غير قانوني نتيجة مواقف سياسية لهم ..البلد والمنطقة تمر بظروف اقتصادية ولذلك لابد من تعديل الخلل .. وساتقدم باقتراح لاصلاح الخلل في الشاليهات والقسائم الصناعية واملاك الدولة .. الوزير العمير عليه حسم الامور في تعيين مدير هيئة الزراعة خاصة في ظل الصراعات الحاصلة.

احمد مطيع: ارفض مقترح قانون نبيل الفضل واوكد بان هناك فسادا بدأ في عهد مديرة هيئة الزراعة الحالية وللانصاف هناك مخالفات قبلها .. هناك اناس لم يملكوا حتي حمارا وخصصت لهم اسطبلات خيل .. ايضا ماذا عن الحيازات التي وزعت من قبل الديوان الاميري؟ .. هناك كلام كثير ان وزراء حاليين وسابقين وايضا وزراء حصلوا علي حيازات زراعية بغير وجه حق ..هناك ادلة دامغة علي تجاوزات حاصلة في هيئة الزراعة وهناك مسؤول بالهيئة حصل علي ٩ حيازات زراعية .. واذا لم يقم الوزير العمير بمحاسبة هؤلاء المسؤلين سنحاسبه .. نطالب بالدعم المعنوي بالرغم انهم غير محتاجين خاصة للمزارع ناصر العازمي الذي وزع مليون شتله.

محمد الحويلة: هيئة الزراعة فيها مخالفات صارخة وعلي الوزير العمير ان يحاسب القياديين بالهيئة الذين منحوا حيازات بدون وجه حق .. ايضا لابد ان يكون هناك تشجيع للمواطنين بالحصول علي الحيازات دون الواسطات والرشاوي التي تفشت بهذا القطاع .. ويفترض ان يتحمل الوزير العمير مسؤولياته.

احمد لاري رئيس الجلسة: محمد الحويلة اخر المتحدثين وترفع الجلسة ربع ساعة للصلاة.

استأنف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم انعقاد الجلسة، وقرر المجلس عدم رفع الجلسة الا بعد الانتهاء من القوانين الاتية «الحيازات الزراعية – هيئة اسواق المال –التامينات –انشاء شركة ثانية للمواشي –تعديل احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية «الاعلان الالكتروني».

يبدأ مقرر لجنة المرافق العامة في تلاوة مواد تعديل قانون انشاء هيئة الزراعة مادة مادة تمهيدا للتصويت عليه في المداولة الاولي.

المجلس يوافق علي أن يمنح المخصص له فترة لا تزيد عن ٣ سنوات تبدأ من تاريخ تثبيت للحدود بان يثبت للهيئة جديته في المخصص له سواء للزراعة او غيرها.

العمير متحدثا خلال الجلسة

فيصل الدويسان: قانون املاك الدولة ينص علي عدم التنازل عن حق الانتفاع وبالتالي هناك تعارض في ما ورد بقانون تعديل انشاء هيئة الزراعة.

محمد الهدية: الشاليهات تباع وايضا القسائم الصناعية فلماذا التعسف مع اصحاب الحيازات الزراعية والجواخير.

عدنان عبد الصمد: اساس تخصيص الحيازة الزراعية ليس للمتاجرة ومن يحصل علي حيازة عليه التزامات وشروط ..قدموا قانونا بالنسبة للشاليهات والقسائم الصناعية ونحن معكم ..يتهموننا باننا نحابي التجار وما نروح حق المواطن الضعيف اي ضعيف من يملك ٥٠٠ الف دينار ..يعني نصف مليون.

المجلس يوافق علي التعديل بشأن عدم جواز البيع أو الايجار لما تم تخصيصه من اراض وحيازة الزراعية وحظائر للماشية والمناحل والمصائد البحرية وغيرها الا بعد مرور خمس سنوات من تاريخ تحقيق الانتاج ولا يجوز تخصيص اكثر من حيازة للفرد او الشركة .. بموافقة ٢٤ من حضور ٤٤ .

جمال العمر: لا يجوز أن يمنع التخصيص للحيازات الا مرة واحدة للشركات والاشخاص الناجحين .. فمثلا ليس من العدل

■ الفضل: قانون بلا مخالب لا فائدة منه ولجنة المرافق حذفت عقوبة الحبس وبعض الأعضاء معترضون على العقوبة المالية

عدم تخصيص اخر للناجح مثل ناصر العازمي.

الوزير العمير :الشركة الناجحة او الشخص الناجح يسمح له بالتوسعة لكن لا يخصص له حيازة اخري.

خلاف بين النواب علي عقوبة تغريم من يخالف المخصص له بغرامة مالية لا تزيد عن 10000 دينار.

حمدان العازمي: مشكلتنا بتجار المجلس وليس تجار خارج المجلس واذا طبقت هذه العقوبة يكون هناك تفريق كبير بين المواطنين.

نبيل الفضل: قانون بلا مخالب ما له فائدة لجنة المرافق حذفت عقوبة الحبس وبعض الاعضاء الان معترضين علي العقوبة المالية ما يصير هذا ؟.

المجلس يوافق علي أن تقوم هيئة الزراعة بالتفتيش علي ما يتم تخصيصه من أراضي وحيازات وحظائر ماشية ومناحل ومصايد بحرية وغيرها من الحيازات .. وتلتزم الهيئة سحب ما تم تخصيصه اذا ثبتت المخالفة وعلي أن يتم تسليم قرار السحب خلال شهر من صدوره.

المجلس يوافق علي أن يعاقب بما لا يزيد عن عشرة الاف دينار كغرامة كل من يخالف الهدف من المخصص له.

سعدون حماد يهدد بالانسحاب من الجلسة اذا لم يتم الابقاء علي فترة السنتين بدلا من الخمس سنوات بالنسبة لفسخ العقد والغاء الترخيص اذا تم البيع او الايجار بالنسبة للمخصص من هيئة الزراعة.

مجلس الامة يقر المداولة الاولي لقانون تعديل انشاء هيئة الزراعة ..حضور ٤٥ موافقة ٣٠ عدم موافقة ١٥

المجلس ينتقل الي مناقشة المداولة الثانية لقانون هيئة اسواق المال

يوسف الزلزلة:هذا القانون انجز في ٢٠١٠ وكان عبارة عن اجتهادات وتم الاتفاق مع الحكومة علي تعديله اذا ثبت وجود ثغرات بعد تطبيقه ،وناقشت اللجنة المالية والاقتصادية تعديلات هذا القانون علي مدار ١٠ اجتماعات ،وايضا اكدنا للحكومة في اجتماع اليوم بانه ليس هذه التعديلات هي نهاية المطاف.

فيصل الشايع بصفته رئيس اللجنة المالية والاقتصادية :قامت اللجنة المالية والاقتصادية باجراء تعديلات علي ٢٥ مادة من قانون هيئة اسواق المال اضافه الي ثلاث مواد تم التعديل عليها في المداولة الاولي

مقرر اللجنة المالية والاقتصادية يتلوا المواد المعدل عليها في قانون هيئة اسواق المال مادة مادة ويتم التصويت عليها

وافق المجلس علي ان تقوم هيئة المال بجميع الاعمال اللازمة باجراء التفتيش والرقابة علي التعامل بالاوراق المالية ونشاط الاشخاص المخصص لهم بهذا الخصوص وفرض الرسوم بما يتناسب مع الخدمة وتحصيل الغرامات علي المخالفين ولها كل ما يمكنها للقيام بعملها،وتضع القواعد التي تنظم التعامل بالاوراق المالية ونقل ملكيتها وتضع القواعد التي التنفيذ علي الاوراق المالية دون التقيد باحكام قانون المرافعات

رفض تعديل احمد لاري على تعديلات سوق المال الذي ينص على تحديد سقف للرسوم التي تفرضها الهيئة

المجلس يوافق علي ان يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز٥ سنوات وغرامة لا تقل عن ١٠ الاف ولا تزيد عن مائة الف دينار او باحدي هاتين العقوبتين ،كل من ارتكب الاتي: التصرف تصرفا ينطوي علي خلق مظهر مضلل بشأن التداول الفعلي لورقة مالية او في سوق الاوراق المالية ،خلق تداول واهمي او فعلي بهدف حث الاخرين علي الشراء او البيع

مجلس الامة يقر المداولة الثانية لقانون هيئة اسواق المال باجماع الحضور ٤٥ نائبا ويحيله للحكومة

وزير المالية انس الصالح :من المفترض الان بعد اقرار هذه التعديلات ان تغير المذكرة الايضاحية للقانون

ويوافق المجلس

الغانم :اتقدم بجزيل الشكر الي كل الاطراف وزير المالية وهيئة اسواق المال واللجنة المالية،ويسجل للمجلس التوافق علي اقرار القانون وهو ما يرسل برسائل ايجابية لسوق الاوراق المالية الكويتي

وزير المالية :شكرنا لمجلسكم الموقر والشكر لرئيس المجلس علي جهوده المبذولة في تقريب وجهات النظر..

هذا قانون فعال وليس فقط سيف عنتر لقطع الارقاب وانما هو يعمد الي تطوير البورصة ..ومتاكد بان هذه التعديلات سوف تعود بالنفع علي المناخ الاستثماري في الكويت ويحافظ علي صغار المستثمرين

نايف الحجرف (رئيس هيئة المال):قانون هيئة اسواق المال هو قانون فني بحت وحرصنا علي تقديم افضل الممارسات وتداول مقارنة بهيئات اسواق المال في المنطقة ..الهيئة اليوم تستطيع العمل ،لتحقيق الاهداف علي تصنيف سوق الاوراق المالية الكويتية كسوق ناشي وتعزز الشفافية والتنافسية وطرح منتجات جديدة واعادة ترتيب منظومة سوق المال الكويتي للارتقاء به الي مصاف الاسواق الكويتية،ز كما أن اقرار قانون هيئة اسواق المال اليوم يساعد الكويت علي عضوية الاولوسكو..وسنحرص ان تنعكس هذه التعديلات علي اللائحة التنفيذية.

فيصل الكندري :اقرار قانون هيئة اسواق المال اليوم هو رد علي من يشكك في اعضاء المجلس والحكومة

مبارك الحريص :نطالب بسرعة اعمال تنفيذ قانون هيئة اسواق المال

كامل العوضي :ان شاء الله السوق يصير خضر يامدير الهيئة روح انت ووزير المالية دربكم اخضر .

خليل الصالح :نبارك اقرار هذا القانون ونشكر رئيس المجلس ونقول للجميع جهزوا فلوسكم حق السفرة بالصيف

الامين العام يتلوا طلبا من بعض النواب برفع الجلسة عقب الانتهاء من قانون هيئة اسواق المال

ويوافق المجلس بموافقة ٢٢ من حضور ٣٢

الغانم :ترفع الجلسة الي يوم ٢١ الجاري

دخول النواب إلى قاعة المجلس

سراج بي بير